المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Riyad University

RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... : الرقم   Date .... : التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٤٤٤٢ ف ١٢/٩٠٢٥

العنوان: حاشية على شرح كتاب [illegible]

المؤلف: لم يعلم المؤلف

تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٢٨ ص
٢٢×١٦ سم

ملاحظات: ٤١٥ ع

Copyright © King Saud University

علـ؟ (حاشية على شرح كتاب فى النحو، قطعة منها) .
ح . كتب فى القرن الثانى عشر الهجرى تقديرا .
٣٨ص مختلفة المسطرة ١٦×٥ر٢٢سم
نسخة وسط، خطها نسخ مقروء، ناقصة الأول
٤٤٤٢ والآخر والأثناء .

١- النحو، اللغة العربية أ- تاريخ النسخ

لكن على هذا التعليل لا يتم في القول بجواز عطف الخبر على الاستثناء وعلى أن
العطف على الضمير في خبر إن وهذا قال في متن جامع يرفعه مطلقا تابع
العاطف أن نسقا على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكن إن قدر مبتدأ وكذا
لا يتم على أن العطف على محل الاسم هنا وقد لزم من تقريرنا الآن أن كان
الاستثناء أخبار وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب مغني صرح بذلك
له خبار ورأيته الدماميني نقل قوله آخر عن بعضهم بعد سنه التشبيه
بشرطه السابق بجواب قوله متقدما فقط كما هو صريح قوله
الهمع وإجازة أي الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وفيه بشرطه
المذكور عنه   وخففت أن أي بشرط أن لا يكون اسمها ضمير
وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى نحو ليس لأنه وإن لم
تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يس عن ابن هشام
فقل العمل إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهبكم مع أن العلة
في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى
لأنه لفظ أجنبي زيد وهو دخله هنا فإنه نقص بعض الكلمة ومحل
ما ذكرناه فيها اسم فإن وليها فعل كما في الأمثلة الآتية وجب الإهمال
ولا يجيء الإعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها
قاله زكريا   نحو وإن كل لما أي على قراءة تخفيف الميم أما على
قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا
وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع
خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ
ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما يلزم على الأول
من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو
الإضافة تقديرا وأبطل الثاني جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ
بمعناه لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع   وإن كلا لما أي
على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل

نعم كلام محذوف تقديره أي بمرابة في المعنى واعرابه في التخفيف كلا اسم
إن واللام لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين وموصوف
خبر انّ وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلتها
والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال في المغني لكن الصلة في
المعنى جملة الجواب فقط وان جملة القسم مسوقة لمجرد التاكيد فلا يقال
جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما نكرة موصو
فة بقول مقدر حذف واقيم معموله وهو جملة القسم مقامه اي وان
كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم وهذا على تقدير القول كما عرضها
مرحق المعنى وكذا الاعراب في التخفيف مع تشديد النون واما على
تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب احسن ما قيل فيه ان لما هي
الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا واعترضه في المغني بان لما تقتضي
توقع مثبتها واهمال الكفار غير متوقع واجاب الدماميني بان توقع
منفيها غالب لا لازم وعلى التسليم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط
في التوقع ان يكون من المتكلم قال في المغني والاولى عندي ان يقدر
لما يوفوا اعمالهم لدلالة ليوفينهم عليه وليتوقع التوفية   ويلزم
اللام اي عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله
ويلزم اللام وقوله وربما استغني وينبغي كما حققه الروداني ان محل لزوم
اللام اذا قصد البيان واما اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد
البلغاء   اذا ما تهمل اي وتعمل مع حصول اللبس بان كان اعراب الاسم
خفيا نحو ان هذا والفتى لقائم كما يوخذ من قول الش لعدم اللبس وصرح به
الدماميني   وذهب الفارسي ثم قال الدماميني محله حيث لا على
الماضي المتصرف نحو ان زيدا لقائم وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه
نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد
يجاب بان المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع
غيرها فتامل   يجب فتح ايضا لطلب العامل ولا معلق لان اللام

الفارقة

الفارقة في الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة
على خبر أن المفتوحة المخففة مع انها لا تلتبس بان النافية حتى تحتاج
للفرق وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت
الهمزة وابقيت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول العامل فتح
الهمزة او يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل
بعد المكسورة عند قيام القرينة ولا استغناء عن اللام   وربما استغني
عنها ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان
التعبير بربما يقتضي ان اللام قد لا يستغني عنها مع القرينة بل المراد به
ترك اللام ولا شك انه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها   ان امن
في القرينة اللفظية فيه لفظة لا فانه يبعد معها ان يراد بان النفي اذ
لو اريد ما ذكر لجي بلا لاثبات بدلا عن نفي النفي العاري عن اثبات
وفيه ايضا قرينة معنوية وهي انه لو اريد بان النفي ونفي النفي
اثبات لكان المعنى لست حقيق في ذي بصيرة وفيه ذم وينبغي ان
تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لانه مستبعدة
للنفي لا ما بعده فتامل   اذا امن الخ القرينة هنا دلالة
مقام المدح على ان الكلام اثبات فلا حاجة للام بقي كانت لكرام والا عم
فعلى كانت كرام فالامر من امتناع ان يلي اللام فعل متصرف خال من قد
وما قيل من ان هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده
تعرض ابي حيان في ارتشافه وشواهده في ذلك وبان اللام لو دخلت
في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع ابي كقضاة هو
وقاض من ابي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة وهذا
قال كانت وصفها مراعاة للمعنى قاله المصرح   لغالب ظرف زمان
او مكان متعلق بالنفي والمعنى انتفى في غالب الازمنة او في غالب
التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك
ان وجود الفعل الناسخ موصلا بان لم ينتف في الغالب فيصدق

بالكثرة ولو جعل متعلقا بمنفي كان المزعوم ان وجود الفعل الناسخ هو صيغة
دانا غالبي مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة افاده كم موصله
اسم مفعول من اوصل الرباعي المتعدي وثلاثيه اللازم وصل بمعنى
اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا ايضا فقول البعض تبعا لتفتازاني
في الغزي اسم مفعول من اوصل بمعنى اتصل فاسد وجدته موصلة
الخ بشرط كونه غير نافي يخرج ليس وغير منفي يخرج زال واخواتها وغير
صلة يخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ في مكان خبره الاصلي
نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على
معموله فاعله كان او مفعوله ظاهرا او ضميرا منفصلا والفاعل بقسميه
نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه والمفعول الظاهر نحو ان قتلت
لمسلما والمفعول الضمير نحو لو عطفت في قولك ان قتلت لمسلما قولك
وان اهنت لإياه لكنه لا تدخل الا على المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل
ضميرا متصلا كما رأيت او مستترا نحو زيدا ان ضربه لعمرا واكثر هذه اي
من كونها مدخولها مضارعا المزعوم من الامثلة او من غيره وان يكاد ونحوها
ان الاقسام اربعة كثير واكثر ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وفي القياس
عليه خلاف واندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك ان ان المشددة هي
مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما
عوضوها كثرة الدخول في فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها
الاصلي في الجملة وكان الماضي اكثر شبها بها لعضد الماضي ثقيل في عدد
الحروف والهيئة وابنائه الفتح وما ثبتت في الثالث اختصاص مدخولها
بالمبتدا وخبرها كان نادرا ولما انتفى الاختصاص والشبه في الاخير كان
اندر ثلث فتح الشين من باب فتح والضم لغة رديئة خلافا
للاخفش والكوفيين بنو في تمه الفرق التوضيح والتسهيل والذي
في الهمع والمغني ان الكوفيين لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون
ما ورد مما يوهم ذلك بان ان فيه نافية واللام ايجابية بمعنى الا ولذلكه

رنعلم

في لغة صاحب الترشيح واللام عندهم جملة حالية وقوله اما اذا
قدرت مقابل قوله واللام عندهم الخ وقوله بلا شرط اي بلا شرط
اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقا والحالة هذه
اي تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام ايضا امر من ان كسر
ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات
كلام القسم الواسط اي المتوسط من وسط الشي كوعد اي
توسط وقوله بين اسمها وخبرها جرى على ظ المتن ولو جعل اولته
في المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد ان لكان اولى ليدخل نحو ان
عندك لفي الدار زيد الجالس مما وقع فيه المعمول المعترض بلام بعد
معمول الخبر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل او عطف بيان
او حال والمراد معمول الخبر عند المص ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق
نحو ان زيدا لضربا ضارب والمفعول له نحو ان زيدا لاجله لك وادعى
ونازع ابو حيان في الاخيرين بشرط الخ الشروط ثلثة واحد
في المتن وهو التوسط وذكر الش شرطين يمكن اخذهما من المتن بجعل
ال في الخبر للعهد اي الخبر الذي سبق انه يجيء اقترانه باللام والشرط
الرابع ان لا تدخل اللام في الخبر فلا يجوز ان زيدا لعمرا لضارب واجاز
بعضهم قاله الش على الاوضح كما ذكر [illegible] البعض وظ ان الرابع
لم يذكره الش وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه اذا دخلت اللام في
وهو غفلة عجيبة فان الش لم يتعرض في التنبيه المذكور لامتناع دخول
اللام في الخبر ومعموله معا اصلا كما ستعرفه لم يجز دخولها على
معموله الخ جوزه الاخفش والفراء محتجين بان المانع قائم بالخبر
لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورد [illegible] بدليل
اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا [illegible] بامتناع
تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد
في المعمول فرع دخولها على الخبر اي وهي لا تدخل عليه فكذا معموله

حالا امثلة التمييز والفرق بينهما وبين المفعول انه ينوب عن الفاعل
فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدا واللام تدخل عليه نحو فهما افاده
المصرح وسم لا تفصحه الجمول المتاخر اي لان المعمول من تمام الخبر فاذا
دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر فله يقال ان لعندك زيدا
جالس ويفصحه الفصل قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه اكثر
النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرا مجاز لعلاقة المشابهة في الصورة
وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعمادا
لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا
محل له من الاعراب كما ان اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل
ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين
وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على اولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو
ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما
قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر في الحال او في الاصل
معرفتين او ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول ال كافعل من ومن بعض هذه
الشروط خلاف بسط في المغني وفائدته الاعلام من اول الامر بان
ما بعده خبر لا صفة والتاكيد لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند
على المسند اليه قال التفتازاني في حاشية الكشاف وهذا انما ياتي فيما الخبر
فيه نكرة واما تعريف الخبر بلام الجنس فيفيد قصره على المبتدا وان لم
يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام
الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو
التقوى وقال في المطول التحقيق انه قد يكون للتخصيص اي قصر
المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى قال الناظم وجاز دخول

لام الابتدا

بمقدم لام الجملة من خبر او فعل وقيل يكتفي بالفاء فيها في بعضهم
والموافقة خبرا عن اسم ذات فانه لم يصح الفتح لتاول المفتوحة بمصدر
ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتاويل وهو ممتنع مع انه على ما ذكره هو
المصرح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار
بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تاويل الظاهر انه مفروض في بعض
التراكيب نحو عسى زيد ان يقوم وعمرو انه قائم او قاعد فقول البعض
الظاهر كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتامل ومن بعده صلة اي
لموصول اسمي او حرفي وقد مثل الشارح ومثل بعضهم الصفة نحو مررت
برجل انه فاضل ما ان مفاتحه لتنوء اي تثقل والاستشهاد
مبني على ان ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة وحشو
الصلة اي بحسب اللفظ فلا ينافي تعرفها في المعنى كجئت الذي اظن في
الذي عندك انه فاضل والمراد بالحشو ما يشمل المقدر فيدخل فيه
الحشو لا افعله ما ان في السماء نجما سواء صدرا اي ولا فرق فيه
بين وجود فعل القسم او لا وتقديره او دونها اي مع حذف فعل القسم
فلا يمتنع في هذا اباي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر
فعل القسم فلا يعارض هذا ان الفتح في هذه الصورة الاتية يجعلها
جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلام هنا في اذا كانت جواب فبان
لك ان كلام المص والشارح يشتمل بثلاث صور وان مثال الشارح لصورتي
وان قول البعض الكلام هنا في قسم يصح بفعله بقرينة قول المصنف
فيما ياتي او فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم شمول كلام المصنف
هنا وفيما ياتي لصورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما يستند
اليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له ايضا قول الشارح
فيما ياتي والتقييد بما عرفه هذا وفي التصريح ان ابن كيسان حكي
عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو
والله ان زيدا قائم وانهم يوجبون الفتح في هذا المثال على التفسير

وان ابا حيان الطوال منهم يوجبه ولم يثبت هو سماع بذلك اهـ ومن
شرح الجامع ان القول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس
الفتح حكي في السهيلي اجماع العرب على نفي الكسر في المسائل الثلاث
اوحكيت بالقول ابالة لة   فاذا لم تحكه بل اجري القول مجرى
الظن اي بالفعل لما ان العمل عمله فحمل لمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب
الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادي الفتح والكسر عند صلاحية
القول لحكاية به وله اجرايه مجرى الظن قبل اختيار احدهما وارتكابه
بالفعل فالاول لحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرايه مجرى الظن
جايزة   اوحلت محل حال لم يفتح لان وقوع المصدر حالا وان كثر
سماعي على ان السماع انما ورد في المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر
المنسبك من ان المفتوحة الناصبة معرفة والحال نكرة ولا بد
من كون ان في ابتدا الحال يجنح نحو جا زيد وعندي انه فاضل
ما اخرجت ما مصدرية   الا انهم اي ان في ليأكلون وتكسر ان في الاية
بسبب اخر وهو وقوع اللام في خبرها   علقا عنها باللام اي لام الابتدا
واحترز به عن غير اللام من المعلقات الابية   ليلة ظرف لتسري وقوله
سناها اي ضوءها   بعد اذا احد من الضمير الذي في الراجع الى همزة
ض اي حقيقة او حكما بان كان مقدرا لجايز لذكر بان كان حرف القسم
البا الموحدة دون الواو والتا الفوقية   من اي همزة ان بقطع النظر عن
كونه مفتوحا او مكسورا   نظرا موجبا كل منهما موجب الكسر مع اذا
اعتباران وموجبها جملة به احتياج اي تقدير خبر ومع فعل القسم
اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا
مبتدا مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير خافض كما سيجيء
الله وقوله لصلاحية علة لنظرا وضميرها الى الموجبين   وكنت
ارى بضم الهمزة بمعنى اظن لغلبة استعمال بالضم في معنى اظن كما قاله
يس وان جاز في الذي بمعنى اظن الفتح ايضا ويتعدى الى مفعولين

وعبارة المغني لان الاخبار بقرب الشي يقتضي عرفا عدم حصوله والا كان
الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا ان يقال لمن صلى قرب
الصلاة وان كان ما صلى حتى فرغ الصلاة ابعد من ذلك ويمكن حمل كلام على
هذا   قول ذي الرمة لقب غيلان وينشد بيتهم قطعة حبل بالية
واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لانه لقي مية صاحبته وعلى كتفه
قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له اشرب يا ذا الرمة فلقب به
وقيل غير ذلك   النائي البعد ورسيس يطلق على اول الشي
وعلى الشي الثابت كما في القاموس ومن بينه رسيس الهوى اول الهوى
ويشير الى الاول قول الشارح لم يقارب حبي ولو حمل على الثاني لقال لم
يقارب رسيس حبي ويبرح يذهب   واما قوله في جواب من
يقال لو كان خبر كاد منفيا منفيا لا وقع لكان قوله تعالى فذبحوها
الاية مثبتا قطعا وبوقوع جوابه فوق الرضي قد يكون مع كاد المنفية
قرينة تدل على ثبوت مضمون خبرها بعد انتفائه وانتفا قربه فيكون تلك
القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفا
قربه لا لفظ لا ولا تنافي بين انتفا الشي في وقت وثبوته في وقت
اخر وذلك كما في فذبحوها وما كادوا يفعلون   فذبحوها وما كادوا
يفعلون ضمير يفعلون عايد لضمير كذا هو القاعدة من رجوع ضمير
من الخبر الى الاسم قال يس ويمكن ان يكون مرجع الضمير الذبح اخرا
فكلام الشارح انما جعله كلاما واحدا لا ان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل
فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة   كل واحد منهما اي ولا تنافي
بين انتفا الشي في وقت وثبوته في وقت اخر   فتنصب اسما
الا في المبتدا وخبر الجنس فان من استعمالها لا تنصبه كما زعم التقدير
او ضمير الشان وكواجب الابتدا نحو ضرب ما من ومن الخبر لا يرتفع
كالظني ولا تشارك فان الدوامية ومن هذا يعلم ان جملة لم وليس
خبرية لا الاستثنائية نحو قوله تعالى ان الله لا يعلم به وقوله تعالى

انهم سماكما تقول يعمون وسياتي في ذلك كلام في باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى
اه اشار بقوله وسياتي الخ الى ما ذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من
قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعترض الدماميني
عليه بما هو صحيح وتبع بجوابه الا انشاء تاويل الاثنتين باضمار القول
كما قيل به في قول الشاعر
ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما
وجعلهما واردين على استعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو سلبوا على
خبار كما سياتي في باب نعم وبئس قال في المغني ينبغي ان يستثنى من
منعه ان خبر هنا ما بعد خبر ان المفتوحة المخففة فانه يجوز ان يكون
جملة دعائية كما في قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها على
قراءة ان بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم اما ان جزاك الله
خيرا على فتح الهمزة اه وحذف احدهما لقرينة جائز على قلة وهو الاسم
الذي هو ضمير الشان فان حذفه كثير وعليه خرج انه خرجت ان من
اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ويلزم حذف خبر في ليت
شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري هل قام زيد اي ليت شعري
جواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر على تقدير
مضاف اي ليت مشعوري جواب هذا الاستفهام حاصل ويختص ليت
بعد جواز نقصان ان ومعموليها بسادة مسد معموليها نحو ليت انك قائم
وقيل خبر محذوف تقديره حاصل منه وقاس الاخفش لعل على
ليت نحو لعل ان زيدا قائم وحكى قوم الخ ان ذلك لغة وبه صرح اه
بعضهم ومنه جمو ذكر واو ما بنت منه بان الثاني حال اه
والخبر محذوف والتقدير في ان حراسنا سيلتقاهم اسدا وفي بالبيت
رقبت واجعو وفي كان اذ يسرح عكيا في هذا البيت وقيل في
انما انت سنفي بيله يلزم الاخبار بمفرد عن المثنى جوابش اه
بالضم والكسر فا يفتحه ولحظا باسو بكسر لكن فقرة الشاعر الوزن

جمع

9

في الطعام وانه لمتملي غيني الاكل ولا يشبع نهم كفرح وعني فهو نهم
ونهيم ومنهوم مراه فلمل قول الش اي كثر اكله قوله اخرا وتفسير
بالملازم وفي التسهيل لافعال السجايا بالضم للمكسور العين ما يفيد ان
افعال السجايا لا يلزم ان تكون مضمومة العين وفي التصريح خلافه
بقي ان الملازم لا يصاغ منه اسم مفعول كامر فكيف قيل منهوم اللهم
الا ان يقال هذا شاذ وقال اصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا
عن الش واستشكل نقل الروداني انه جاء متعديا قالوا اشهار الشي
اي كرهه وما الحق به اي وكذا وما وازن ما الحق بافعل في
الزنة والالحاق جعل مثال انقص من اخر موازنا له ليصير مساويا
له في عدة الحروف والحركات المعينة والسكنات وفي التكسير والتصغير
وغيرهما وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما في حوقل وكوثر
فانهما يخالفان معنى حقل وكثر وقد لا يكون لاصل الملحق معنى في كلامهم
كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لككب وزنب وانما كان افوعل ملحقا
بافعل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعل وهو
افوعل لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيقص اكوهد اصله كهد
اي اسرع اه فارضي اذا ارتقد يعني لامه لتزقد افعنلل اي
اصلي اللامين وقوله وما الحق به عطفا على افعنلل فيكون المشبه به
افعنلل اصلي اللامين وافعنلل زائد احدهما وهو الزائد الثانية او الاولى
قولان وافعنلى والمشبه الافعال المشبهة هذه الصيغ في الوزن نحو
احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعترض البعض بان ظاهر الشرح انه معطوف
على افعنلل فيكون من المشبه به وح فاين المشبه فكان الظاهر ان يقول
بدل قوله وما الحق به والذي شابه افعنلل وزنا او يحذف قوله
وهو ويكون الجملة مستانفة معقودة من مبتدا وخبر لبيان المشبه
والمضاهي في غاية السقوط اذ لا داعي الى جعل المشبه والمضاهي بكسر
الهاء ما الحق بافعنلل اصلي اللامين من الوزنين الاخيرين بل ممثل

الشارح المضاهي افعنلل بحو احرنجم والمضاهي افعنلل زايدا احدى اللامين
بحو اقعنسس والمضاهي افعنلى بحو احرنبى هو صريح فيما قلنا من ان
المشبه والمضاهي بكسر الهاء الافعال المشبهة لصيغة الثلاثي في الصيغة
الثلاثي في الوزن واياك ان تتوهم ان كلام الشارح في التشبيه بالاداة فان كلمة
هو فيه انما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها من تلك
الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك   وهو ورد ان افعنلل لو قال
كافعنلل لكان شاملا لنحو احونصل   وقد جا منه المتعدي اي شذوذا
فلا يرد على الشارح افادة المعدي   واغرنديه بالغين المعجمة مرادف
اسرنديه كما في المغني فقوله الشارح اي علا وركب راجعان لكل منهما
ان يكون مفعولا للمضاهي اي على طريق عكس التشبيه   والمفعول
محذوف اي عادا اي الملم من جواز حذف عايد الموصولة   ما
اقتضى اي افاد   بحو نعف الجمع العين فيها عدا دسس فانه بكسرها
لا غير وورد فتح العين ايضا في طهر وكسرها وفتحها ايضا في عسس
وقدر هذا مجموع ما في القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم
ما وقع للبعض من القصور والدعوى التي تحتاج الى بينة   او
عرضا زاد في المعنى او لونا كاحمر واخضر وادم واحمار واسواد او حلية
كدعج وكحل وشنب وكمن وهذا وزاد ايضا كونا الفعل على فعل بالفتح
او فعل بالكسر ووصفها ليس الا على فعل كذا وقوى وكونه على افعل
لمعنى صار كذا كاغد البعير اي صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك
كاستحجر الطين اي صار حجرا   ما ليس حركة جسم اما ما هو حركة
فمنه لازم كمشى ومتعد كمد ويدخل في التعريف فهم وعلم مع انهما متعديان
فان اخرجتهما هنا بجعلهما ذاتيين ومنزلتين منزلة الثابت اشكله
على تعريف افعال السجايا افادة الدنوشري اي لدخولهما فيها مع
انهما متعديان   وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة
او دنسا من ذكر العام بعد الخاص لان النظافة والدنس [illegible]

والدنس

والدنس من العرض وافاد الشارح بتعريف العرض على ذكره انه ليس المراد
بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد ان انفعل
من حيث هو عرض لم يذكر في تعريفه السجية السابق هذا ايضا ينبغي
ليس حركة جسم لظهوره ثم افاده ثم   غير ثابت فيه بل غير دايم
فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال افعال السجايا   كمرض وكسل
وفرح وكلها بكسر العين في فعله الماضي   او مطاوع له المطاوعة قبول فعل
فعل اثر فاعل فعل اخر يتعدى قبل اشتقاق وان شئت قلت حصول
الاثر من الاول للثاني مع ملاحظة في الاشتقاق والقيد الاخير لاخراج
عرضت له فتام وقد يطلق معنى الثاني عن معنى الاول لتوقفه على
شيء من جانب فاعل الثاني ثم يخص لعلمه فيجوز ان يقال في تعلم
علمته فلم يتعلم فلا يجوز ان يقال في انكسر بعدم توقفه على شيء من جانب
المنكسر كذا قالوا وهو مبني على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما
هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه ان لا يكون تعلم
من قولك علمته فتعلم مطاوعا وعلم لانه حينئذ مثل فحمته فقام مما يقتضي
فيه كيد الاول اي الثاني له مطاوعة ويدعيه في تعلم يلزم ان
يكون مثل فحمته لما نام لان الحقيقة المنفية تستدعي لازمه هو
المثبتة وله جماع على ان تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه
علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم الثبات في علمته
فلم يتعلم لاحتمال التجوز بعلمته في علمته بتعليمه ولا يجوز ان يقال
كسرته فلم ينكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق بين علمته
وكسرته في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه
وقضية كلام المص ان انفعل وفعل لا يجوز ان يكونا لازمين معا
او متعديين معا الى مفعول او مفعولين وعليه جمهور وفي جمع الجوامع على
انهما جا لازمين سمع في شعرهم مهوي ومهوب من هوى وعوى
وهما لازمان وبه بانها ضرورة وقيل سمعا وجعلا [illegible]

وأغويته وضعف بأن انفعل لافعل شذ وزعم ابن بري انهما يتعديان
متعديين الى اثنين نحو نقصته درهما فانتقص درهما وأبي واحد
تنقصه فتنقص ورد بأنه هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب
الطلب والاجابة كما في المغني وعد لازما المراد باللازم ونحوه
الى ما يتعدى اليه بحرف جر فيدخل المتعدي الى المفعول الثاني بحرف
الجر نحو اذهبته فيه اشارة الى ان الباء والهمزة لا يجتمعان وهو
الراجح وقيل الباء تقتضي مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واحترز
بنحو ذهب الله بنورهم واجيب بان المراد نفي المصاحبة وان لم يمتنع
منها مانع كما في الاية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منعت من
المصاحبة ثم هذه التعدية الخاصة بابها اما التعدية العامة التي هي
ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففي تمثيل
الشارح اشارة الى ان المراد بالتعدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة
فانصب للمنجرور فيه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين
اسقاط الجار نحو ... ويشذ بقاؤه الجر ويطرد في نحو وليل موج البحر
اشارت كليب صدره اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب والاصل
اشارت الى كليب الاكف باء قاطع وزخرفه تحذف والعلة وقيل البا
بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع ورد كليب بالرفع على انه خبر
محذوف اي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب
قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا
فانما يحذف نقلا جعل الشارح نقلا متعلقا بيحذف من مادة الحذف
فيكون في المعنى راجعا الى قوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه
عندي ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الاوجه رجوعه اليهما معا
بقرينة قوله وفي ان وان يطرد مع امن لحذف هو الذي يفيد تكونه
سماعيا لانه متبوع النصب ولهذا ما يفيده هذا الوصف من ان نقيض
الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف

ولا يصح

ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من ان نقيض المنصب عند
الحذف وهو الجر قياسي فافهم مطردا صفة لازمة الاول
وارد في السعة ظ مثله ان المراد الوارد مع الفصاحة وعدم الندرة
فتح يبقى عليه نوع ان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله
تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم اي على صراطك والوارد في السعة
مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا نحو شكرته ونصحته مبني
على الفتح بني لا زمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أن وأن قياسا
دون نحو شكرته وغيره لان المراد بقياسية الحذف جواز حذف الجر مع
من اي تركيب سمع مستحضر او لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر
وذهبت الشام الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم
يحذف حرف الجر احتياطا فلا يقال ذهبت المسجد او الدار منه بخلاف
دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت
فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد ان الشام
مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان اطراد الظرفية
المكانية في المكان المبهم وقيل الخلاف في المنصوب بدخلت مخصوص
بالظرف والا فلا يجوز اسقاطه نثرا ولو في منصوبه المسموع قاله
ابن هشام الليث بقيع التنا اي اقسمت حلفا بسبب هجاء الشاعر
حلف ان لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله
اطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية اي لا اكله كما عسل
به الجاد والفتحات اي اضطرب وصدر البيت لذ بهز الكف يعسل
متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب لذ اي هين والباء في بهز سببية
وقوله يعسل متنه اي يضطرب وبقية صدره وقوله فيه اي مع هز
الكف وحذفها في ان وان اي معهما وظ اختصاص اطراد الحذف
بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو
اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو فلينظر ايها ازكى طعاما

وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فليتني
بجواب ايهما ح وليت شعري ح جواب هل خاص وفي كلام بحث
والمعنى ان الحرف في القسم الاخير واجب وتقدم فيه اعراب اخر ت
سيبويه عليه الشجيني كي تكرمني بجعل كي مصدرية مقدرا قبلها لو
لام المقيس لا تعليلية مقدرا بعدها ان وفي الدماميني عن ابن عصفور
ان الاخفش لا يجيز وابن الطراوة ذهب الى ان الفعل المتعدي الى اثنين
احدهما بنفسه والاخر بالجار انه يجوز حذف الجار منه ويبقى موضعه
لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عنده بريت القلم السكين وقبضت ه
الدراهم زيدا وهذا واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور
وعندنا ان قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف اي من بني اسرائيل
ويكون المراد بقومه نخبة قومه والدماميني في التسهيل عن الاخفش المذكور
جواز حذف الجار مع بقائه من غير شذوذ اذ يقرب الفعل الى المفعولين
لا اشكال المراد بحذف اي عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبني
على مذهب من جعل شمول اللبس للاجمال والمذهب كاللبس وكذا المراد لاية
للاية مبني على هذا ايضا لانها من الاجمال وقد مر غير مرة ان الحق ان
بينهما فرقا وان الاجمال ليس معيبا مالم يكن المقصود التعيين ويمكن
حمل مذهب المعترض على صورة قصده فتنبه فيجوز ح حاصل جواب
الاول انه لا اجمال في الاية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف
ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في او عن لانه لاختلافهم
في سبب النزول فعنده في الحقيقة في القرينة قاله في المغني وحاصل
الثاني ان الاجمال مقصود في الاية لعموم الفائدة فلا يمتنع الاجمال
اذا لم يقصد لنكتة قرينة كانت اي حين النزول يفهم منها المراد
وهو في عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن
القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقيل انه معقول في شانهم كان بعد
فرقتين فرقة ترغب فيهن لجمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن

وهذا

وهذا لا ينافي وجود القرينة اذ لا مانع من وجود قرينة في حق كل من
سببه لاجل الابهام اي لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغا
تقصد الابهام اذا ناسب المقام لدمامتهن بميم مهملة اي قبحهن
ومنه ما ورد الدميم المدميم وقد اجاب بعض
المفسرين بالتقديرين اي تقدير في وتقدير عن فكانه من ات
يقول كلا المرادين وقد جزم بعض المفسرين بالتقديرين فليس هذا
جوابا عن ايراد الاية ما قال البعض ويمكن ان يكون مراده بالتقد
يرين الجوابين فلا اشكال في تفسيره الجواب فافهم لعلمه بالصلة
ورد ان الموصول الذي طوليه بالصلة ولا يحذف معه بر وجيب بان
الصلة الحرف بعينه وبابه فرق في الموصول بالحرف من دخول
الحرف على حرف في لفظ عرف الكلمي فذهب بعضهم كذا في البسيط
والتسهيل قال شيخنا وعبارة الصواب ذكرها مكان تحيل وتحيل
مكانا كما في المغني والشرح وعبارة المغني بعد نقل النصب عن ه
وكذا الكوفيين وجوزوا ان يكون الكل جر فقال بعدما حكى قول تحيل
ولو قال انسان الله حركان يقولون فليس في كلامه تعيين الجر
لا يلزمه جعله مذهبا له فافهم ينسبه بقوله اي بحيث جر
المعطوف على ان تكون ومعنى البيت وما زينب ليلى لان تكون حبيبة
في ولا دين اناط الهمة لضرورة تركيبي العلة
قد ويحتمل ان البا بمعنى على اذ تاهت تعطل اي دين عليها
قاله الدماميني ويحتمل انه بمعنى من وهو
الاقيس اي الاقوى فيما سلا ان فيه قياس على ما اذا كان المجرور به
غير ان وان فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن ان يعمل محذوفا وقيل
القول الاول قياس على مجرور رب من الجهلة من جعل الجر بعد
حذف رب بواو رب لا برب في فصل المتصل وجعل القايل
بالنصب يجيب عن البيت بان جر دين بالعطف على توهم الدمر

كي المصدرية فيحذف معهما ما يدخل عليهما من حروف الجر وهو اللام كما في
المغني سبق فاعل معنى اي وسبقه ما لا يجري على ما قد يجري نحو اخترت
زيدا الرجال فانه يصح تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف
الرجال فان الفعل قد يصل اليه بحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال
قال المصنف الشيخ يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت
قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم يعني قول من اجاز ضرب
غلامه زيدا دماميني من اللبس يعلم النبي امر الجماعة به يعني
من زائد ويجوز فتحها بمعنى ان اسم للتعظيم او ان المورد لا بأس واحد
من جماعة المتورين وشبه بعدي مسبوح وقد يلزم الاصل التقدم
بالنسبة اي عدم اللزوم نحو خصصت زيدا عمرا يتوقف في جواز
تقديمهما مرتبين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل وسعد
الفعل بالجواز وعلله بعدم اللبس اي والحاصل في الصورة الثانية
احتمال اللبس فيتحقق فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثاني على
الاول متاخرين معا عن الفعل او متقدمين معا عليه فتامل
محصورا اي فيه او ظاهرا لاول ضمير اعرضه حينئذ الموضع
بانه يجوز تقديم الثاني على الفعل لا مع الثاني الفعل اي قد يرى
واجبا اشارة الى ان حتما مفعول ثان لترى مقدم ويحتمل ان يكون
اشارة الى انه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز ايضا ان يكون صفة
مصدر محذوف اي تركا حتما او حالا من تركه في مذهبك ويرى على
هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأيت ابنك في حقه كذا بناء على القول
بان رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مر في علم كما اذا
كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا اي فيه قال م ما ملخصه انظر
اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا فيه نحو
ما اعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه اذا
قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر في زيد

حصل

حصل اللبس ويمكن ان يقال يراعى الحصر مع القرينة المانعة للبس كما ان
يقال ما اعطيت عمرا غلامه الا زيد ويظهر ايضا من مراعاة الحصر مع
دفع اللبس تقديم الا مع المحصور فيه كان يقال ما اعطيت الا زيدا عمرا
بقي ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة كاعطيت
المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه بعد مراعاة
الضمير مع القرينة الدافعة للبس كان يقال اعطيت المرأة الدقيقة
زوجها وهذا اولى من قول الروضي في النظم انه يعدل حينئذ عن التركيب المؤدي
الى ذلك فيقال في هذا نحو جارية اعطيتها ابوها وفيما قبله عمرو
ما اعطيته الا زيد او نحو ذلك مما يؤدي المراد بلا محذور جاز وجاز
اي جاز تقديم الثاني وجاز تاخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على
متقدم رتبة لحكم الفاعل ثم يتعرض الناظم لبعض احكام من باب
المسند والخبر وهي المفعول من غير باب ظن لو قال وهي ما عدا
مفعولي باب ظن لما ليس عمدة لكان اخصر وكان التخصيص بالمفعول لكون
الكلام فيه اما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما
تقدم في قوله ولا تجز هنا بلا دليل او اقتصارا لا يقال هذا لا ياتي
في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا
لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل
عليه اجمالا ولهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن يحذف
اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأي السكاكي
ورأي البيانيين ووافقهم في المغني انه لا مفعول له اصلا وعبارة
المغني بعد ذكر كلام النحاة وتحقيق انه يقال ان تارة يتعلق
الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من
اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل
حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر
عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا

لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي
يحيي ويميت وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر
ان وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ودعك ربك صح
وما قلى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه اختصار اجزم ارادة اي بجواز
عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربني زيد ثم لوحظ اي
حمو فوه يشكل في جانب الله تعالى اسقاطي كنت سببا للفواصل
جمع فاصلة وهي راس الاية نحو من يخشى الاصل يخشاه اي
القرآن وعلم انه لا حذف وان المفعول تنزيله وكلا يجاز اي
وتقصيرا النظم وهو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي الاتيان
بسورة من مثله وادعوا شهداءكم بدليل ما قبله او تنبيها له اي
الانقباح المتعلق به اي ولا لعلمه والجهل به او تفخيمه او خوف منه هو
وبجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية
يحذف ما سبق اي مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن [illegible]
نحو الجواب المفعول المتقدم عليه اي ويحذف مفعوله في الاشتغال نحو زيدا
ضربته وفي التنازع نحو ضربني وضربته زيد ويحذف مفعول اكرمته في
نحو جاء الذي اكرمته في داره لان حذفه يوهم ان العائد الضمير في داره
هو بكسر الضاد قال يس نقله عن ابن هشام ونحو ضمه على ان الفعل
اجوف واوي لو علي انه مضعف ووقف عليه في القافية بالتخفيف لكن
الكسر انسب ... ام يعرفهم ... ولا يعرفهم ويحذف الناصبه
واذا حذفه الاصل تقديره في مكانه الاصلي ... او مقتضى فلا ولي
نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم
فيمن نصب اذ لا يلي اما الفعل ونحو في الدار زيد فيجب تاخير متعلق
الظرف عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل
هذا ونحو ان خلفك زيدا فيجب تاخير المتعلق وقدرته اسما او وصفا
لان مرفوعه ان لا يسبق منصوبها عنده فكانا خلفك زيد فيجوز تقديم

متعلق

المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا
تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني كن خير متعلق بالبسملة التي نسخة
بعده لافادة الحصر كما في المغني وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس س
بانك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه
الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشان المستتر
عنه فاستتر فيه او كونه مبتدا مؤخرا خبره يقوم وافتراق الجملتين
بعنوي لحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس
حاصل بعد الناسخ [illegible] التقديم في نحو كان زيد
يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها
وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في المثال لم يرجعا الى ذلك
واجاب الشمني بان احتمال كون اسم كان ضمير الشان بعيد وقد قال
ابن هشام لا ينبغي الحمل على ضمير الشان متى امكن غيره ولا يخفى ما
في قوله وكونه مبتدا مؤخرا خبره يقوم فتامل انما يشترط
في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لان احد ركني الاسناد هو
وعمدته فلا يستغني الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة
قالوا خيرا اي انزل خيرا بدليل ماذا انزل كما في باب الاشتغال
والنداء اذ لا يجمع بين العوض والمعوض بشرطها اي بشرط كل من
التحذير والاغراء فشرط التحذير ان يكون اياك نحو اياك والاسد او
بالعطف نحو راسك والسيف او التكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء
العطف نحو المروءة والنجدة او التكرار نحو اخاك اخاك الكلاب
على البقر اي بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم
وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا امكنتك الفرصة
فاغتنمها او جرى مجرى المثل الفرق بينه وبين المثل كما افاده
الدنوشري ان المثل مستعمل في غير ما وضع له لمشابهة بين ما وضع له
وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما اجرى مجراه مستعمل

فيما وضع له لكن اشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فيعطي
حكمه في عدم التغيير انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
وائتوا خيرا لكم لا رفع ان يشبع عن التعدية بالكلية بحسب اللفظ وتجب
الحقيقة كما في الثاني والثالث وقوله او في حكم اللازم بان يكون بحسب
اللفظ لازما واما باعتبار المعني او بعض المعني متعديا كما في الاول والرابع
والخامس فان المضمن باعتبار دلالته علي معني الفعل المتعدي متعد
والضعيف عن العمل المتعدي الي المعني المفعول وطالب له وكذلك في الضرورة
هذا ما ظهر لمعني اللازم بالاضافة اي لمعني فعل لازم معني
لفظ اخر ط وجود تقارب المعنيين وهو غرض في نحو قوله تعالي احسن
بي اذ اخرجني من السجن فان تعديته احسن بالباء لتضمنه معني لطف
والاحسان هو اللطف واله واولي ان يقال التضمن الحاق مادة باخري
في التعدي او اللزوم لتناسبهما في المعني او اتحاد كذا قيل
لتفيد الكلمة فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين مرتبطا احدهما
بالاخر فيكون مجازا لان كل منهما جزئه حتي يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانكر ما عداه فيه
المجاز علي هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقاني
في حواشيه علي المحلي عن السعد التفتازاني انه لا بد في اعتبار الجزئية
من كونه تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندي
انه مستعمل في كل من المعنيين علي حدته وان لزم عليه الجمع المذكور
فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتارة تكون المشابهة بينهما الا
وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني
وغيره في انه مستعمل في حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين النحوي
وفي كونه معتبرا خلاف ونقل ابو حيان في ارتشافه عن الاكثرين
انه ينقاس واما البياني فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونه
تتعدي اليه علي الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل
قبلها

قبلها لكونه لا يتعدي الي ذلك المعمول علي الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقا
لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما يدل عليه السعد ومتابعوه وقال
ابن كمال باشا الحق ان التضمين البياني هو التضمين النحوي وان ما جاء
توهم للسعد من عبارة الكشاف وخبث قد جاء بخارج عن امره فتوهم انه
تقدير لعامل اخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن اي يخرجون
اقتصارا علي بيان المعني الطارئ لانه يحتاج للبيان وكذا ما بعده الا قوله
اي عرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين اي تنبه اي تنعم واصلح
لي في ذريتي اي بارك لي جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطي ويمنع
ويصل ويقطع اي من تنزيل المتعدي منزلة اللازم كانه قيل يفعل
الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعني ثم قصد ذكر
خصوص متعلقه اتي به مجرورا بفي لانه محل له فالمعني في الاية اوقع
الصلاح في ذريتي وما مشي ومنه اي من التضمين من حيث هو
لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما وهذا قصد له
لمن في تعرفه ما قاله بحثا واقره البعض ان البيت مما نحن فيه لان الفعل
فيه متعد الي واحد وصار بالتضمين متعديا الي ثان بحرف الجر
كيف تراني قالبا مجني بكسر الميم وفتح الجيم اي في اي حالة تراني
باغضا ترسي ثم اجاب بقوله قد قتل الله ايّ ذلك في حال قتل
الله زيادا عني لا امنى ثم وقيل المراد بالمجن الحجر قالمعني في اي حالة
تراني باغضا محني لست قابلها لان الله قتل زيادا عني فالاستفهام
علي هذا انكاري واراد بزياد ابن ابيه الذي استلحقه معاوية بن ابي
سفيان بنسبه واعترف بانه اخوه لابيه ومنه قول الاخر
فصله من هو انه مما نحن فيه لمناسبة ما قبله في الفصل بحسب
لقصد المبالغة والتعجب خرج به التحويل الي فعل بالضم لا لهذا القصد
بل لنقل ضمة العين الي الفاء نحو قلته وطلته علي قول ان الاصل
فعل بفتح العين فلما سكن اخره للضمير ولزم حذف عينه حول الي فعل

فعل بالضم لتنقل ضمته الى فائه فيعلم ان عينه واو كما حولوا طوباع
الى فعل بالكسر ليدل على ان عينه يا فان هذا التحويل لا يختص بالمزوم اما
على قول ابن الحاجب ان الصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل هو
فالهمز لبيان الواقع الضعف على الترجيح فالهمص فيما ذكر متعد
في المعنى اي ما بعد اللام الزايدة لكنه بحسب اللفظ لازم فهو ما في حكم
اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافي كون الفعل لازما بحسب الظاهر
مع ان لام التقوية ليست زايدة محضة ولا معدية محضة كما في المغني
فسقط اعتراض البعض تلت بالفوقية فالمحدة اي اصابت
ويقال ابتل بالهمزة والخريدة المرأة الحسنا والضجيع بمعنى المضاجع
ببارد اي بريق بارد بسام اي بسام محله وهو الشاهد في قوله ببارد
فان الفعل يتعدى اليه بنفسه بحذف الشاعر لا زما بالنسبة اليه للضرورة
ويحتمل عندي انه ضمنه معنى يسقي فجعله بالبا وجوز الدماميني
ان يكون المراد تسقي الضجيع ريقها نعم اي بارد ريقه فيكون المفعول
محذوفا والبا للاستعانة ويصير اللازم متعديا كما ان علمت
يتعدى او في حكم المتعدي لان السادس والسابع يصيرانه في حكم المتعدي
لا متعديا همزة النقل قال في المغني الحق ان دخولها قياسي
في اللازم دون المتعدي وقيل قياسي فيه وفي المتعدي الى واحد وقيل
النقل بالهمزة كله سماعي اه كما اسلفته اي في باب اعلم واري ويحتمل
ان المراد هذا اللفظ تضعيف العين ما لم تكن همزة عوضا اي فيمتنع
تضعيفها لانه يؤدي الى ادغام الهمزة او الادغام فيها وقيل في غيرها
من باقي حروف الحلق كرهته وبعده كذا في التسهيل وشرحه قال في
المغني التضعيف سماعي في اللازم وفي المتعدي لواحد ولم يسمع في
المتعدي لاثنين وقيل قياسي في الاولين اه فايدة قال الزمخشري
والسهيلي وغيرهما التضعيف يقتضي التكرار والتمهل بخلاف الهمزة
تنا وقيل لا يقتضيه ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القران

حملة

نسخة الاولى بالتاء اه

٢

حملة واحدة والنظم الاول وان مخرجه لا قرينة وجملة واحدة قرينة
فهو محل وفاق ثم رايته في الكشاف فجا يصرح به حيث قال في تفسير هذه
الاية نزل ههنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعا
الثالث المفاعلة اي الف المفاعلة كما عبر به في المغني او دلالته على
المفاعلة او اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض اي المشتق منها سهو
عن كون المعدود هنا التي يصير بها اللازم متعديا الا فعال
المتعدية الرابع استفعل اي كون الفعل على استفعل وهو طرعي
استفعل كما عبر به في المغني والشق الخامس للطلب والنسبة
احترز به عن استفعل للصيرورة فانه لازم كاستحجر الطين كاستخرجت
المال ومثال الطلب وما بعده مثال للنسبة اي نسبة الحسن ونسبة
القبح فاصل الحسن زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم
وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين وقد ينقل اي
استفعل ذا المفعول الواحد اي الفعل صاحب المفعول الواحد وقد
لا ينقل كاستفهمت الخبر اي طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد
ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر واما همزة النقل فتنقل كما دخلت
عليه ولا يرد توافق غلق الباب واغلقته اي اغلقه لان الهمزة
ليست للنقل نحو استغفرت الله من كتبت الكتاب وغفرانه
الذنب فنقلتها صيغة استفعل الى المتعدي لاثنين ومنه قوله
استغفر الله ذنبا قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لا ان هذا على
معنى من اه وقد يقال يجوز ان تكون السين والتا ناقلة للفعل
من المتعدي الى واحد الى المتعدي الى اثنين ويجوز ان لا تكون اذ لا يلزم
من وجودهما نقله كما اشار اليه الشارح فما هنا مبني على الاول
وجعل استغفر الله ذنبا بمعنى اطلب غفر الله وما في باب لا مبني
على الثاني وجعل استغفر لمعنى استتيب كما يشير اليه قول البر
وانما جاز ع فيه تنافي فتامل ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره

وفي نسخة لا تكون اه

ان استغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن   السادس التضمين
قال في المغني ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل
الى اكثر من درجة ولذلك عدي ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين
بعدما كان قاصرا وذلك في قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا امنعك
وعدي اخبر وخبر وحدث وانبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى اعلم
وارى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالباء نحو انبئهم
باسمائهم نبئوني بعلم   ويحتمل الطاعة وطلب بشر اليمن بقسم
المعنى فيهما قال في المغني وله ثالث بها اي ليس ثم فعل مفهوم المعنى
عدي بالتضمين الى مفعول غير هذين   ثم عكس الطريقة المتقدم قال
الفارضي في سداد [illegible] ناب النقب يجوز لاختصاصه بذيب
نص عليه السيوطي في المزهر   لعدم الابهام اي الذي هو شرط في
نصب المكان على الظرفية كما سيأتي ولذا كان الابهام معدوما لان المرصد
مختص بالمكان الذي يرصد فيه والعريب اسم لمكان المستغرق قال في
المغني   التنازع لغة التجاذب واصطلاحا ان
يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غير   اذ عاملة
اي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوف ومذكور نحو زيدا في
جواب من ضربت واكرمت ووجه الرد اي كون زيدا في المثال ليس من
التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت واكرمت لم يتنازعا من
لتقدمهما بل عمل فيه الاول وعامل الثاني في ضميره محذوف فهو مثل
ضربت زيدا واكرمته زيدا وله تنازع في نحو ذلك ويكون الجواب كالسؤال
التقدير ضربت زيدا واكرمته فذكر مفعول احد العاملين مقدرين وحذف
مفعول الاخر من باب دلالة الاول على الاخر والعكس لا من باب
التنازع فاعرفه وله بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال اكرمت
زيدا وله بد ان يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال
في المغني او عمل اولهما في ثانيهما نحو انهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله
احدا

٢٥

مقدر وقيل يرفع الفاعل المحذوف فيكون مستثنى او قيل بفعل
مقدر تقديره في اعطي زيد درهما قبل واخذ [illegible]
[illegible] عليه بعبد واحد لا بعض بانه كان لا اولى [illegible]
كان ما يظهر اعرابه او محلا او تقديرا ثم يكن كذلك يدخل المبني واسمه
واجاب المرود في بيان المراد بالمفعول ما يتوصل اليه العامل بنفسه والذي
يتوصل اليه بواسطة حرف جر او بمثل ذلك في قول الناظم في باب
المشتغل له بنصب لفظه او المحل فدخل ما ذكر ويقابله لفظ محله ظاهرة
في ارادة ذلك فافهم   ورفع مفعول به لا تقتضه لان المفعول
فاعل وامر فوح مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي
المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا ولا ادري معنى
خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عنه
فهو المراد   نعني رفع عشرين على النيابة اي عند جمهور
المانعين انابة غير المفعول به مع وجوده   خبر رفع العشرين اي على
النيابة والرابط هو المبتدأ الضمير المجرور في قوله ونصبه اي على
المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو اسرائيه
فيبرز في التثنية والجمع فيقال الحران زيد اعطيا درهما عشرين
والعمرون زيد اعطوا درهما عشرين وان شئت حذفت العمرون
المقصود بالذكر هو المشتغل عنه و [illegible]
ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه
من المنصوبات واركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل
نصبا ورفعا ويشترط فيه ان يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يعمل
في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله مع جوازه اشتغالا مع المصدر
واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على

انه يجوز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وان لا يفصل بينه وبين الاسم
السابق كما سيأتي ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي يشتغل عنه
العامل [illegible] ومناسبة الرفع والنصب لو يسلط عليه ويشترط
فيه ان يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل [illegible]
نصب كان بدلا من الضمير ورفع كان مبتدا خبره الجملة قبله وان يكون
قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور
بما لا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو
في الدار زيد فاكرمه وان يكون مختصا لا نكرة محضة يصح رفعه بالا
[illegible] وان نفي نصبه لعارض [illegible] وجوب النصب فليس من الاشتغال
قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل الرهبانية معطوف على ما قبله
[illegible] في اوجه الرهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني
وان يكون واحدا [illegible] [illegible] قريبا [illegible] وقد يكون
الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى وإياي فارهبون
وإياي فاعبدون وإياي فاتقون ونحوه لان الفعل مشتغل بعمله في
الياء المحذوفة تقديرا نون الوقاية تخفيفا والتقدير وإياي ارهبوا
فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشاف انه ليس [illegible]
العامل اي اياي منصوب بفعل مضمر [illegible] فارهبون فهو من باب
[illegible] التفسير الذي هو اعم من الاشتغال ومن كلام [illegible]
[illegible] بوجود الفاعلين [illegible] مضمر [illegible]
[illegible] اي مضمر [illegible] واحد فيدخل ما
اذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياي فارهبون
فانه تقديره ان كنتم ترهبون احدا فاياي ارهبوا فارهبون [illegible] الشرطية
[illegible] عن الصدر فتسقط [illegible] ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما
قبلها [illegible]
ومشغول به ويشترط ان يكون ضميرا معمولا للمشغول او متعلقه

جملة

جملة كزيد ضربته او مررت به او ضربت غلامه او مررت بغلامه ويجوز
[illegible] لضمير الشاغل [illegible] القطع بعد التنبيهية [illegible]
مضمر اسم المتبادر من الاسم الواحد لانه نكرة في سياق الاثبات
[illegible] تنبيه على ان شرط المشغول عنه ان يكون اسما واحدا فلا يجوز
ان يقال زيدا درهما اعطيته اياه لانهما [illegible] وجازه الاخفش اذا
[illegible] ان يعمل المقدر في اكثر من واحد كما في المثال وعن الرضي انه يجوز ان
يكون في اسمين او اكثر [illegible] بمقدر [illegible] او عوامل كزيد اخاه [illegible]
ضربته اي اهنت زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ويرد على [illegible]
شرط كونه اسما واحدا انه من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا
ضربتهم لانه يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله
[illegible] شبه اسم الفاعل واسم المفعول كما اشار الى ذلك الشارح بقوله عاملا
[illegible] هنا لذكرها بعد بقوله وسوي في ذا الباب الخ وقوله
شغل اي ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو اعم من شغله اياه
بنفسه او بملابسه كما اشار لذلك الشارح بقوله او ملابسه [illegible]
ضمير الاسم وقوله بنصبه [illegible] ان العامل اذا اشتغل
برفع ذلك المضمر نحو ازيد قام ابوه لا يكون ذلك من باب الاشتغال وكلام
[illegible] في الخلاصة كالتوضيح يقتضي انه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل
لمصنفه وابي حيان [illegible] في شرح الجامع وهو المتجه [illegible]
[illegible] فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان
كان لا يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لانعدام عمله فيه
لعارض تقدمه المانع من رفع المتاخر عنه على الفاعلية لا لذاته
[illegible] الفعل يعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا
فافهم [illegible] على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول
عنه ونقل الاخفش عن العرب ازيدا جلست عنده وهو يقتضي
عدم اشتراط ذلك لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه [illegible]

لو تفرغ له هو او مناسبه فيقتضي ان المناسب له مشتغل وليس
كذلك الا ان يقال المراد بالتفرغ التسلط   لنفسه اي لعمله في
حد ذاته لنفسه وان لم يعمل باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب
الرفع لان الراجح انه من الاشتغال كما سيأتي فقول المص بنفسه لفظه
او محله يجري به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرضي
ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل
والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المص في او صفة
ان لم يكن مانعه خص ومثلوا له بوقوع الوصف صلة مع امتناع
عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا نقول اشتراط المص عدم المانع هو
النصب بغيره الوصف لا لهذه من الاشتغال ثم يعلم مما في افاده ثم
والباقي بنصب نحو ويمكن ان تكون نسبته متعلقه بنفسه وضمير لفظه
للعمرو والمراد بنصب لفظه المفعول تعدي الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر
كزيد ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطة كزيد مررت به ولا يرد
على هذا انه يلزم التكرار في قوله الآتي وبنصب مشغول عنه بحرف جر لان ما
يأتي اعم من هذا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق
وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف اي الضمير ولو بواسطة ولا
تكرار مع ذكر الاعم   قال [illegible] من اي [illegible] لا بنفسه بل
من الضمير اي على مذهب الكوفيين وان اختار المص خلافه   او وجوب
مع اشتراط هذا التفصيل اي ان الامر في كلام المص للاباحة مقيدة [illegible]
الصادق بالايجاب   ما يمنع النصب كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية
ونحوها   او هو حال عطف على مقدر مستفيد من الكلام السابق تقديره
هو وصف نحو [illegible] او هو حال سببي اي نحو ما اضمار لكنه فيه
حذف مرفوع السببي وهو غير جائز او من هذا المراد فرسم قوله
او نحوها فيه شيء لا يخفى   كالبدل اي العرض فان البدل [illegible]
له اعتراض وقوله من اللفظ اي النطق   فلا يجمع بينهما

[illegible] بسلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون مفعولا ثانيا له
لا خبر في باب ظن ولا انه يكون معمولا او معلما به في باب ارى   [illegible]
به المفعول الثاني اي ظن لانه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني
[illegible] ارى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن في امتناع نيابته جملة خبرية
[illegible] الا اذا كانت محكية بالقول لانها تكون بمعنى لفظه [illegible] حكم
المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ومؤولة بالمجرد نحو
زيد [illegible] قام زيد وفي نيابة المفعول الثاني اذا كان ظرفا او مجرورا مع
وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة في نيابة ظرف مفعول مع وجود
[illegible] لانه المجرور [illegible] بل لا يتصور [illegible] على
ما ارتضاه ثم قال وفي كلام [illegible] ما توهمه [illegible] وفيه نظر
[illegible] وان هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما ان المفعول
الثاني في الحقيقة [illegible] فتدبر   مع ما ذكره اي من امن اللبس
فهم كلامه [illegible] فرق في اناب الثاني في باب ظن
وارى [illegible] باب كسى [illegible] في [illegible]
[illegible] وفيه انه سكت عن الثالث في باب ارى
[illegible] الا ان يقال لم يسكت عنه [illegible] اي مفعولي
ظن   وهو [illegible] التسهيل [illegible] المص [illegible] وهو
ما قاله [illegible] بانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكره [illegible]   اجيب
[illegible] هذا [illegible] على المص [illegible] عدم اللبس قاله [illegible]
وقوله مطلقا اي من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كان نكرة
او [illegible] افضل منك افضل من زيد ومثال
[illegible] عندي زيدا   وجود الضمير [illegible] وذلك لان رتبة نائب
الفاعل التقدم وان يتصل بالفعل فاذا قلت [illegible] قام زيد لزم عود
ضمير [illegible] على [illegible] لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان
مفعولا اولا ورتبته التقديم لكن النائب الثاني رتبته [illegible]

التاخير وقد يقال هذه العلة تنتفي عند تاخير النايب وتقديم المفعول
الاول فهلا قيل بالمنع عند تقدم النايب وبالجواز عند تاخيره مع انه قد
يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا اول رتبته التقديم وهذا كله
في جواز عود الضمير عليه مع تاخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو
ما اذا كان الثاني معرفة والاول نكرة لعدمه فان الاول مفعول صريح
لا يصح اصله مبتدا ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة وافق عليه الاعلم
وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والا خبرا مبتدا
وخبرا في الاصل نعتهما اي في تقديم المفعول لفظي اي فايدة في
المفعولية عليهما كذا قاله في الشرح ورد بان هذه العلة ثابتة لا تقتضي
المنع بل اولوية انابة الاول وهذه العلة والتي بعدها يفيدان الامتناع
انابة الثالث ايضا قال الاسفرايني ولم نقف على هذه العلة في باب ظن كما هو
لعدم المفعول الصريح ونبيت عبد الله اسم قبيلة وقوله بنحو
متعلق بمحذوف صفة لمبتدا اي الكاين بنحو وبنحو ارض اليمامة وجملة
صحبت مفعول ثالث ومواليها فاعل كرماء والموالي العبيد والضمير
في المضاف والمراد رؤسا القبيلة واحدها كذا في الشرح اناب خبر
لان المفرد كخبر قائم وفي التقييد بمفرد ان خبرها الجملة متفق
على عدم انابته وليس كذلك لثبوت نحله عند النحاة والسر في ...
لعدم الفايدة اذ معنى ظن زيد قائم حصل كون زيد قائما ومعلوم ان
الدنيا لا تخلو عن حصول كون زيد قائما ولا يستلزم عطفا سبب
على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وضميره يستلزم ...
لما ناب عن الاسم استغنى عن كونه خبرا وصار عمدة ...
كما ناب ... عن كونه مفعولا وصار عمدة ...
وما سوى النايب اي وما بعده متعلقا بالرافع اي تعلق به من حيث
كونه معمولا له وقوله بالرافع له اي لذلك النايب وقوله انصب له اي
لما سوى النايب مبتدا وخبر ونصبه برافعه النايب على الصحيح فيكون

معنه

لسيبويه لم المفهوم من سير احق اي بالمنع من سير لان الضمير
اكثر ابهاما من الظاهر لانه ضمير يعود على سير مخصوص
معنى بمعنى غير عامل في اثركما في بني سيرطي قال ... شديد
كما في الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد خلافا لمن اجازه يعني ابن
درستويه ومن معه كالبابي ويعتل اي يعتقد او يتجنب
عن ان تعتقد بالصيغة وان يمنع غرامك اي حرارة غرامك بالوصال
تدرب من باب فرح اي تعتد اي يصير لك ذلك عادة والمراد انه لا
تتعب وصابر دائما فيعمر قلبك على الحبيب باليأس والسلو ونحوه
دائما فيتعود ذلك ويتطبع كرحيب كذا قال العيني ومقتضاه ان
تدرب بالدال المهملة وضبطه الدماميني والشمني بالذال المعجمة اي
يكن لسانك اي الا عن الحال المعهود اي بين المتكلم والمخاطب
او المعلوم من الفعل لعدم افادة النايب حينئذ شيئا زايدا على الفعل كذا قال
الشمني اي في ضمير الذي هو فاعل عايد اي مصدر مختص بال
العهدية معلوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله او عندك
عليك فالضمير الذي هو نايب فاعل عايد على مصدر مختص بصفة
محذوفة لدلالة ما قبل معلوم جنسه من الفعل لا مبهم والموصوف
مرجع الضمير الضمير حتى يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم
قوله كما هو شان الصفات المخصصة كما هو ان يحذف جوازا
لدليل شان الصفات المخصصة كما في قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم
القيامة وزنا اي نافعا بدليل واما من خفت موازينه فا وليك الذين
خسروا انفسهم وبذلك ان يكون الضمير عايدا على مختص
بالعهد او الصفة فيكون المقدر وحينئذ فلا يحول العهود او
حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول
الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن اجاز نيابة ضمير
المصدر المبهم المفهوم من الفعل لمن يحتاج اي جعل المرجع الموصوف

مقدما على المفعول وان تاخرت الصفة او جعل المعدى المنصوب من
الفعل لا بقيد كونه مبهما بل بينه صفته وجعل تقدم منهم جنسه
وهو الفعل المتقدم وان احتيج الى ذلك فيه يلزم عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة فتامل ولا يصح كون الظرف نائبا لان بين
ودونه تعقيد منفر فيه كما في التصريح ثم يجب ان يكون بينهم ودونه
نائبا فاعل بنا على قول الاخفش بجواز انابة غير المتصرف
فيا كرمني ذي حاجة يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذي حاجة
متعلقة بمحذوف اي استغيثك من اجل ذي حاجة وحمل العيني
اللام على الاستغاثة وياء التنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه كمذ ومنذ
مثال المبني فمذ ومنذ مختصان بالزمان ورب بالنكرات وحروف
القسم وحروف الاستثناء بالمستثنى [illegible] المغيا بالغاية
الذي هو غاية لما قبلها [illegible] يقبل لانه [illegible]
بقول مقدر فكانه من جملة اخرى وقد يقال منع نيابة المفعول
لاجله [illegible] والمفعول معه منع نيابة المفعول معه والمستثنى
لوجود الفاصل بينهم وبين الفعل وفي المقام بحث وهو ان كون
المفعول له والحال [illegible] جواب سؤال مقدر دون المفعول به [illegible]
[illegible] وجهه وان شرع [illegible] حينئذ وليس
جنيته في قولك جئتك [illegible] بعد من ضربت في قولك
ضربت في قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله
سببا لمنعه كونه يقام لاجل [illegible] شيئا فيما هو كلام
مفيد فتامل [illegible] الى [illegible] فان [illegible] كان
كانت غيره ثم يمنع انابة مجروره [illegible] يعني حيا الضمير يرجع
الى زين العابدين علي بن الحسين رضي الله تعالى عنه [illegible]
الكوفيون بعضهم عن بعض ويستغرب الرد الى جعل النائب ضميرا
عائدا على الظرف المفهوم [illegible] يقتضي [illegible] خاص

بعرف

٢٠٢

[illegible] مبتدا [illegible] تقدم اي منع ان يتقدم يكون مبتدا ويمكن
[illegible] في [illegible] جواز التقدم على الابتدا [illegible] بناحية [illegible]
[illegible] ذكر وقوله [illegible] من احد [illegible] لا تراد [illegible]
اخرى الاثبات [illegible] فيه [illegible] اذ [illegible]
[illegible] في التصريح وقوله وقد [illegible]
[illegible] وضربت [illegible] كون [illegible] في صورة
المفعول [illegible] وما [illegible] ومن [illegible]
فاعل [illegible] كونه في صورة المفعول [illegible] وحرف
[illegible] في غاية [illegible] في الاعراب
[illegible] وجد في اللفظ [illegible] وجد في المعنى بان كان
[illegible] المفعول به [illegible] في اللفظ فلا يمتنع انابة غيره
الفاعل [illegible] منصوب باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره
[illegible] منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط
[illegible] ضربت زيدا [illegible] انابة [illegible] وجوزه
[illegible] في التسهيل مطلقا [illegible] المفعول
[illegible] وتاخر [illegible] وشذوذا [illegible] من
الانابة وهو الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي
كان [illegible] هو [illegible] الاية السابقة بان النائب [illegible]
ضمير مستتر يعود الى الغفران [illegible] وغيره [illegible]
انابة المفعول الثاني وهو [illegible] على [illegible]
في شرح [illegible] كان [illegible] او [illegible]
[illegible] المفعول به [illegible] اذا كان [illegible]
الامير [illegible] مقام الفاعل مع وجود المفعول به [illegible] افادة
[illegible] وقيل [illegible] الفاعل
وقوله وقيل [illegible] المفعول به [illegible] وقوله وقال

أوجه الي باي أتي ان به مجرور حذف ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل
بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو اشبه بالمفعول به من المصدر وظرف
الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا في الهمع وعند بعضهم
ما يرجح انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما بالفعل لانه يدل على الحدث
والزمن اختصاص [illegible] البحث لا منعه ودلالته فرق [illegible] بينه
مجرور دلالة الفعل اصلا على الحدث والزمان علمية ودلالته [illegible] عليه
عقلية لدلالة الفعل الترامي على المكان فاذا [illegible] اشبه المفعول به
منهم [illegible] نفس معنى [illegible] المشتبه
ولخفته [illegible] فلا يخرج [illegible]
[illegible] في تركيبا مرفقه
[illegible] المفعول الذي هو [illegible] والمفعول
[illegible] الفعل [illegible] لا [illegible]
عليه [illegible]
[illegible] وهذا جاز [illegible] وجمع
من [illegible] وقوله [illegible]
[illegible] اجيب
بانه [illegible] المرفوع
المذكورين [illegible] فلهم واولى
من جوابه [illegible] كانت اذ به [illegible] معنى كونه
الاصل انابة ما هو فاعل معنى [illegible] فضعف
دلالته على كونه [illegible] المذكورين عدم
المعارض فيهما فقد قيل [illegible] تقديم
مسند اليه كالفاعل وهو [illegible] من [illegible]
يقتضي [illegible] وحده [illegible] منه
اي [illegible] مفعوله [illegible]

مسئ

بالحروف كذلك اي كالمذكور من الاية والبيتين وقوله على ما مر اي
على الوجه الذي مر في [illegible] لكن الصفة هنا مذكورة لا
تقدم على حذف اي لا يقوم مدخولها ونحوه كان الاصل [illegible]
اي تعلقت بها انابة اذ كان [illegible] مقتضاه انما [illegible] معه
من يقوم مقام الفاعل وهو قوله [illegible] فيجعل التقييد
بكون الكلام في المجرور بحرف وفي هذا [illegible] اي في مثاله
لا [illegible] في المثال [illegible] الجرور
[illegible] فقد نص ابن عصفور [illegible] في
قول الناظم والمجرور [illegible] والفعل [illegible]
[illegible] وغيرها هو [illegible] المفرد [illegible] المنتصب
حتى تمام الكلام اي [illegible] الكلام [illegible] الذي [illegible] فائدة [illegible]
الفاعل [illegible] اي [illegible] حتى تمام الكلام [illegible]
فالرفع [illegible] حتى تم الكلام [illegible]
[illegible] ذهب ابن [illegible]
انه لا [illegible] الجرور [illegible] في محل رفع [illegible]
[illegible] من [illegible] ففيه اقوال اربعة احدها وعليه
الجمهور ان المجرور هو النائب في محل رفع [illegible] وعليه ابن [illegible]
ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل [illegible] عليه
الفعل من مصدر او ظرف او مكان [illegible] احدها انها
وعليه [illegible] ان النائب حرف الجر وحده في محل رفع [illegible] وحده
بعد الفعل [illegible] في محل نصب [illegible] وعليه
ابن درستويه والسهيلي و[illegible] ضمير [illegible] على مصدره
المفهوم من الفعل ويتفرع [illegible] جواز تقديم [illegible] والمجرور
على الفعل [illegible] والثالث [illegible] وعلى [illegible] والرابع
[illegible] ولا يبعد [illegible] جواز تقديمه [illegible]

والثالث الجملة المنبع الناس الجملة الفعلية بالجملة وهي لا مفعول
هنا وكالمجرور الحرف في عرفه [illegible] بنعم الكلاب وسوى المؤنث لها
منه اي زيدة من قرب الابنية [illegible] ضمير العهد اي الضمير الذي يرجع الى
المعهود هو ومن المعهود هنا الفعل المستتر كما في المقرب فان القياس يقول
دون تقويه ومن هو منه ضمير مفعول مبهم لانه اسم موضوع للفعل وبعده
ان ظالم بسبب يزيد شيء فهو دليل لما دل في قول الشيخ سبق قائد
بسم [illegible] البراهين [illegible] فس احد [illegible] هو [illegible] يعرف منه كلام
[illegible] لانه [illegible] فقال هو نزيه العرف
ولا ذلك [illegible] مرك لا يكن القياس لا [illegible] سو
الفاعل المجرور بحرف [illegible] زائد او بعده مشتاق [illegible] ولانه [illegible] يتقدم
اي على عامله [illegible] عليه كما [illegible] وهو الفاعل
لا يتقدم على عامله وفيه [illegible] انه يتقدم [illegible] فيستدل
منه [illegible] الفاعل نفسه يتقدم
[illegible] فكان الا هي
انه [illegible] فهو قوله [illegible] ولذلك الاهو [illegible]
[illegible] وقوله [illegible] العرب [illegible]
[illegible] الفاعل ووجود [illegible] انه ضمير وقوله
وانه [illegible] وقوله [illegible]
وقوله يظهر [illegible] قوله الفاعل في
الاية [illegible] في [illegible]
على المفعولية وقوله وهو [illegible] الا [illegible] هو
مثل كلام [illegible] انه [illegible]
اللفظية [illegible] الثانية [illegible]
رد [illegible] له وانه [illegible] زيد [illegible] انه
[illegible] لكن هذا الذي لا يحتمه [illegible]

Copyright © King Saud University